محضر جلسـة رقم (٩) الأربعاء (٢٠١٨/١/٣١) م

عدد الحضور: (١٦٥) نائباً.
بدأت الجلسة الساعة (2:00) :ظهراً.
–السيد رئيس مجلس النواب-:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نيابة عن الشعب نفتتح أعمال الجلسة التاسعة من الدورة النيابية الثالثة السنة التشريعية الرابعة الفصل التشريعي الثاني نبدؤها بقراءة أيات من القرآن الكريم.

–النائب محمد ناجي محمد علي العسكري-:

يتلو آيات من القرآن الكريم.
–السيد رئيس مجلس النواب-:

شكراً.

في بداية الأمر بإسم مجلس النواب العراقي نتقدم بالتقدير والإحترام والشكر للسيد رئيس مجلس الوزراء وأيضاً إلى الكادر المتقدم في وزارة المالية لحضوره وحضورهم جلسة مجلس النواب لمناقشة الموازنة المالية الإتحادية وهذا من المواضيع المهمة والأساسية في هذا الجانب.

قبل أن نبدأ هناك مسألتين كإجراء شكلي-:

المسألة الأولى: أطلب من المجلس الموقر التصويت على إضافة ما تبقى من جدول جلسة (٨) بالتصويتات إلى جلسة رقم (٩) التي إبتدأنا بها الآن.

التصويت.

ما تبقى من جلسة رقم (٨) التصويتات بسبب عدم وجود النصاب الآن نضيفه إلى الجلسة رقم (٩)، التصويت.

)تم التصويت بالموافقة.(

المسألة الثانية.

مرة أخرى، ما تضمنته الجلسة رقم (٨) من تصويتات كان المفروض، أذكرها لكم.

الجلسة رقم (٨) التصويت، هيأة الإعلام والإتصالات، التصويت المواد التي سقطت سهواً من مشروع إصلاح النزلاء، التصويت، مقترح قانون نقابة التمريض، التصويت على قانون تعديل قانون نقابة المحاسبين والمدققين، التصويت على مقترح قانون التعديل لقانون الأندية الرياضية، التصويت على المرشحين لعضوية اللجنة التحقيقية بخصوص أحداث طوزخورماتو، فضلاً عن إضافة مادة تتعلق بمناقشة قانون جهاز مكافحة الإرهاب.

التصويت على إضافتها على جدول جلسة رقم.(9)

)تم التصويت بالموافقة.(

نعم، شكراً جزيلاً.

تفضل.

ذكرته، تفضلوا.

–النائب صلاح مزاحم درويش الجبوري-:

سيادة الرئيس، طبعاً هذه ليست مداخلتي على قانون الموازنة ولكن لدي رأي وأحب أن أطرحه على جنابكم والسادة أعضاء مجلس النواب.

إبتداءً، نرحب بالسيد رئيس مجلس الوزراء والكادر المتقدم في وزارة المالية.

عندما ذكر السيد رئيس مجلس الوزراء أنه جاهز للحضور إلى جلسة مجلس النواب لمناقشة قانون الموازنة أيضاً طلب أن لا تكون هذه الجلسة وكأنها إستعراضات، أقترح من هذا الباب ولأننا نريد الوصول إلى موازنة وموازنة تخدم الشعب العراقي بما متوفر من إمكانات لدى الحكومة، أقترح أن تكون هذه الجلسة مغلقة لهذه النقاشات وأيضاً في ذات الوقت أقترح على الكادر المتقدم أنه الجهات المعترضة سواء كانت تحالف القوى العراقية والمحافظات المنتجة للنفط والإخوة الكورد أن يحدد وقت آخر أيضاً للجلوس مع الكادر المتقدم لمناقشة الإعتراضات والتحفظات، لذلك أطلب أن تكون مغلقة إذا سمح بذلك.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

شكراً.

السيدات والسادة، طلب مشروع أن تكون الجلسة مغلقة، تصويت.

)تم التصويت بالموافقة على ان تكون الجلسة مغلقة.(

شكراً جزيلاً.

أي أن الجلسة سرية.

أطلب من السيدات والسادة الموظفين والحمايات ترك القاعة الآن، تتفضلون.

لحظة.

الآن، تتحول الجلسة إلى جلسة سرية.

السادة الموظفين والسادة الحمايات يتركون الجلسة إذا يتفضلون.

السيدات والسادة الأعضاء، ألتمس منكم طالما الحديث سوف يكون بمنتهى الموضوعية وهذا ما عهدناه من خلال النقاشات خصوصاً في المسائل الحساسة والمهمة، أيضاً وأرجو ذلك أن لا يستخدم الموبايل أو التصوير لأي قضية أو أمر ما ويناقش الموضوع بمهنية تامة.

السادة الموظفين والسادة الحمايات يتفضلون.

–النائب عباس حسن موسى البياتي-:

نرحب بالسيد رئيس الوزراء ومن معه.

أنا أثني على ما تفضل به السيد صلاح الجبوري، النائب المحترم، وطالما أن هناك جلسة أخرى مع سيادته، فأطلب لو أن نتحدث مع الإخوة الكورد أن يدخلوا طالما هنالك جلسة أخرى سوف تعقد مع المحافظات الثلاث أطلب أن يدخلون ونلتمس من هيأة الرئاسة أن يدخلوا إلى القاعة ونمضي على بركة الله.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

طبعاً، بإسم المجلس، نحن راغبين بحضورهم وفعلاً حضورهم مهم وخصوصاً وأن الجلسة فعلاً سوف تناقش هذه المسائل.

شكراً جزيلاً للجميع.

الآن، السيد رئيس مجلس الوزراء، الكلمة لكم تتفضلون.

نعم، هذا حق، وواحدة من الفقرات التي لم أذكرها إستكمال إستجواب السيد وزير الكهرباء، تصويت.

)تم التصويت بالموافقة.(

نعم شكراً جزيلاً.

السيد رئيس مجلس الوزراء، تتفضلون.

أصبحت الجلسة سرية (كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء)

&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&&

إستؤنفت الجلسة وأصبحت علنية الساعة (٢:٥٠) ظهراً.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

إذن على بركة الله، دولة الرئيس جنابكم في هذا الأمر، الجدول يستمر في المسائل التي لا تحتاج إلى نصاب، ونبدأ بها، ويحضر السيد النائب.

إذن، بسم الله الرحمن الرحيم، نعود إلى الجلسة العلنية، لاستئناف الفقرات التي تضمنها جدول الأعمال في الجلسة رقم.(9)

السيد عبدالرزاق محيبس، السيد الوزير كان قد سألنا في الإستمرار، أو في الجلسة القادمة، فتم الإذن له أن يكون حاضراً في الجلسة القادمة، حقك محفوظ، الفقرة موجودة على جدول الأعمال، وفي الجلسة القادمة نشرع في بدايتها بشكل كامل في عملية استجواب السيد عبدالرزاق محيبس للسيد وزير الكهرباء بشكل واضح.

نحن لدينا الفقرات التي تحتاج إلى قراءة أولى.

–النائبة هدى سجاد محمود الخياط (نقطة نظام)-:

أنا أعتقد أنه ليس من المنطقي في عملية رقابية لمجلس النواب العراقي أن يستجوب وزيراً، ويرسل الأسئلة منذ ٢٠١٧/٤/٢٧، ويأتي الوزير ليجيب عليها في داخل مجلس النواب العراقي يوم ١١/٢٧، والقناعة من عدمها، نحن اليوم ١/٣١ إلى الآن.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

إسمحي لي، لا تلقوا باللائمة على المجلس، ولأكثر من مرة جنابكم لم تكونوا موجودين، والنصاب لم يتحقق، وجردناها على جدول الأعمال، وسندرجها على جدول أعمال كل جلسة، والنصاب إذا حصل فسوف نعرضها بشكل واضح.

–النائبة هدى سجاد محمود الخياط-:

حالياً هذا يعني أن نحمل السادة النواب عدم الحضور لجلسات مجلس النواب.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

لا نحمل أحداً.

-النائبة هدى سجاد محمود الخياط-:

الذي أتمناه، أنا قدمت مئة توقيع أن يكون سرياً، واليوم أقدم لجنابك (٢٥) برلمانياً، عرض جدول أعمال الجلسة، أنا أعتقد أن هذا تواني منا، الآن القناعة من عدمها ليست مشكلة، لكن المهم أن يعرض في جدول الأعمال.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

***الفقرة سادساً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون هيأة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١) .**لجنة النزاهة، اللجنة القانونية، لجنة مؤسسات المجتمع المدني.(
يوزع الجدول للجلسة رقم (٩) للسيدات والسادة الأعضاء، والمشروع يوزع ويقرأ، وأيضاً تهيؤون (القراءة الأولى لمقترح قانون منع إطلاق العيارات النارية في المناسبات)، وأيضاً (القراة الأولى لمقترح قانون الكسب غير المشروع، من أين لك هذا؟)، (اللجنة القانونية)، وأيضاً (القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون الشركات رقم ٢١)، وأيضاً (القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون إنتخابات مجلس النواب العراقي)، الآن توع النسخ.

-النائب عبدالسلام عبدالمحسن عرمش المالكي-:

الكل يعلم أن المجلس وهيأة الرئاسة هي حريصة على النواب، والحفاظ على هيبة المجلس، وهيبة النواب ووجودهم، وبالتالي تم عرض موضوع يوم أمس بأن هنالك عدداً من النواب تلقى دعوات من هيأة الإعلام والإتصالات بالذهاب إلى الإمارات، أنا من بين الأسماء التي عُرض موضوع الفيزة، أو موضوع سفري إلى دولة الإمارات.

أنا أولاً لم أذهب إلى الإمارات، وها أنا بين إخواني أعضاء مجلس النواب، وبالتالي أعتقد بعض الإخوة بقصد التشهير، أو التسقيط السياسي، أرادوا درج أسمائنا حشراً دون أي مسوغ قانوني، وأعتقد اليوم أن المجلس وهيأة الرئاسة هي حريصة على هذا الأمر.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

تم نفي ذلك، فقط تهيئة القوانين.

-النائب عبد القهار مهدي محمد السامرائي-:

بالنسبة لموضوع الاستجوابات ووضع جدول زمني لها وتأخرها عن مواقعها مع تلكؤ عقد الجلسات أعتقد أن يسبب خللاً في الجانب الرقابي لمجلس النواب فلقد كان لنا يوم أمس استجواب للسيد رئيس ديوان الوقف السني وبالنتيجة لم يكن يوم أمس جلسة وهو أيضاً لم يحضر الى مجلس النواب ولم نُعلم بمسألة تأجيل الموعد لمرحلة لاحقة والوقت بدأ يداهم مجلس النواب نتيجة الخلل في حضور أعضاءه بسبب المشاكل السياسية والقرب من مسألة الانتخابات والموازنة وما الى ذلك، لذا نتمنى ان يوضع موعد محدد للاستجواب لكي نمضي في عملنا الرقابي وهذا من حقنا وحق المواطن أن يشاهد بنفسه طبيعة الخلافات المثبتة في هذه الاستجوابات وإلا لا يوجد داعي لجهد النائب لكي يعمل لأكثر من سنة وبالنتيجة لا يؤدي هذا الى فاعلية في النتاج.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أرجو جلب مشاريع القوانين للقراءة الأولى.

-النائب عبد الرحيم لازم صهيود الدراجي-:

فيما يخص استجواب السيد وزير الكهرباء إتضح لنا من خلال المتابعة أن هنالك هدر واضح بعشرات مليارات الدولارات نتيجة العقود التي أجريت خصوصاً مع الشركات الأربعة التي تم ذكرها، لذا أنا اقترح أن تُشكل لجنة لإجراء تحقيق بخصوص هذه العقود وتشكل من قبل اللجنة المالية واللجنة القانونية ولجنة الطاقة والإخوة الذين استجوبوا وزير الكهرباء.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

في الحقيقة أن السياق المتبع في الاستجوابات إذا كان هنالك مؤشرات وأمور تتعلق يمكن أن تُحال الى الإدعاء العام أو ان تجرى عملية التحقيق بشأنها وهذا بعد قرار المجلس بهذا الخصوص. الآن استكملنا النصوص القانونية الجاهزة للقراءة الأولى حتى نشرع بها.

-النائب محمد ناجي محمد العسكري-:

أود أن أوضح مسألة عامة ثم أوضح ما أريده. بخصوص الموازنة كما يعلم الجميع ان مجلس النواب صوت في جلسته السرية على أن يُناقش قضايا الموازنة تفصيلاً كلاً حسب اختصاصه، لذلك ذهب الإخوة الى القاعة الدستورية لبحث المواضيع المختصة ونحن بقينا في بقية جدول الأعمال، أنا كان لدي شيء حول الموازنة أريد التحدث به وهو بمجرد جلب الواردات وتقسيمها على المحافظات التابعة لنا هذا ليس بالأمر الكلي الذي يمكن أن تؤديه رئاسة الوزراء، بل يجب ان نفعّل ما لدينا من موارد كيف نستثمرها وتُنتج أكثر لكي نعالج بها مشاكلنا، أما أن يتعذر السيد رئيس الوزراء بأن هذه مواردنا ولا تقولوا بعد أي شيء آخر، لا يمكن الإضافة، نحن لدينا أساساً اعتراض على كيفية توزيع هذه الموارد الموجودة، نعم محدودة ولكن ممكن استثمارها بالشكل الذي يمكن أن تكون منتجة وان نعالج بها ونعطي الأولويات للقضايا الملحة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أرجوكم نحن فقط لإشعار الجميع أن ما حصل باعتبار الجلسة علنية الآن، أن ما حصل اليوم هي عملية حضور السيد رئيس مجلس الوزراء لمشروع قانون الموازنة وقد رأى المجلس أن الجدوى في عملية المناقشة تستجوب مناقشة كل حال على حدة وعليه سوف يتم المناقشة بشكل منفرد مع ممثلي المحافظات التي تعرضت للإرهاب والمتضررة وكذلك ممثلي إقليم كوردستان وكذلك ممثلي المحافظات المنتجة للنفط وبشكل عملي وجاد من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء واللجنة المالية وكذلك وزارة المالية.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

لدي نقطتين-:

أولاً: نحن اليوم خربنا الجلسة وقطعنا الاستجواب واختصرنا أسئلة على خلفية حضور السيد رئيس مجلس النواب الذي جاء وجلس خمسة دقائق فقط ومن ثم أصبحت الجلسة سرية وعواجل مكتبه خرجت وذهبت الى السومرية وحول القضية وكأنه،فقط إسمح لي، حاول أن يبين ان هنالك خلاف سياسي، وهي ليست كذلك، بل الناس لديها طلبات، ترفيعات وعلاوات واستقطاعات، لذا أين الخلاف السياسي في ذلك؟ وظهرت وكأنه نحن نريد ان نوقف الموازنة ولا نريد المضي بها وذهب الى الجلسة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

بناءً على رأي المجلس، إرتأى المجلس ذلك، وليس قضية ذهب هو بها.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

إذاً كان المفروض أن يذهب مباشرة الى القاعة الدستورية وبقت الجلسة مستمرة على سياقها الطبيعي، لماذا قمتم بجلبه الى هنا؟ فقط نصيح صلوات ويخرج.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

كانت رغبة المجلس أن تكون الجلسة، هي ليست جدلية، قمتم بالمقاطعة وانتهى الموضوع.

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي-:

هذا غير موضوع تطرق السيد النائب رحيم لموضوع مهم جداً، أن الهدف من الجلسة هو إيقاف العقود التي فيها مشاكل، إذا استمر بنفس العقود، غداً إذا أصبحت قناعة أو لا، هي مشكلة كبيرة البلد سوف يقع بها، يجب أن يحصل قرار بإيقاف العقود التي فيها مشاكل.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

اللجان تأخذ دورها في هذا الجانب.

*الفقرة سادساً: القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون هيأة النزاهة رقم (٣٠) لسنة ٢٠١١، (لجنة النزاهة، اللجنة القانونية ولجنة مؤسسات المجتمع المدني).

-النائب سالم صالح مهدي المسلماوي-:

مع كل إجلالنا واحترامنا لجنباك وأعتقد أن جنابك من الشخصيات التي تُدير الجلسات ولدينا قناعة كافية بهذا الاتجاه ونعتقد بذلك، ولكن للأسف الشديد هنالك إنتقاء لقضية المداخلات لأشخاص معينين ويأخذون حيّز كبير في هذا الاتجاه، يجب أن تكون أعدادنا حاضرة في هذا الموضوع.

إحدى الأخوات ذكرت موضوع المحافظات الفقيرة غير المنتجة للنفط وليست فيها منافذ حدودية ولا مصافي ولا سياحة دينية أيضاً وطلبت من جنابك على أقل تقدير إشارة الى هذا الموضوع، للأسف المحاور الثلاثة كوردستان والمنطقة الغربية والمحافظات المنتجة للنفط ولم تُمثل المحافظات الفقيرة في هذا الاجتماع مع انه تداخلت المرأة والسيدة النائبة.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أريد أن أوضح الأمر، أبداً لم يتم تجاهل إشكالية أي محافظة وقد جرى الحديث بهذا الخصوص، وأيضاً المجال مفتوح للنقاش وهناك أيضاً يمكن أن تُعقد جلسة عامة وبحضور السيد رئيس مجلس الوزراء بعد الانتهاء من تفاصيل النقاش مع القضايا التي تم عرضها من قبل اللجنة المالية.

-النائب محمود صالح عاتي الحسن-:

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون هيأة النزاهة.

-النائب رزاق محيبس عجيمي تويلي-:

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون هيأة النزاهة.

-النائب فاضل فوزي حسين الكناني-:

يكمل القراءة الأولى لمشروع قانون التعديل الأول لقانون هيأة النزاهة.

-النائب عباس حسن موسى البياتي-:

أولاً: لنعود الى دوامنا السابق ثلاثاء بثلاثاء، صعب أن يكون يوم الأحد، أنا أتحدث باسم الشعب الموجود في هذه القاعة، جنابك دعنا نعود الى دوامنا السابق ثلاثاء دوام والآخر لا، يبدو دوام الجلسات أحد وأحد لم تفد أحد منا لأنه القضية مبينة من النصاب.

ثانياً: بالتعاريف في الدستور السلطة التشريعية تعني مجلس النواب ومجلس الاتحاد، نحن ليس لدينا مجلس الاتحاد، لذا ينبغي أن يقال بين قوسين يعني (مجلس النواب)، لأنه في الدستور السلطة التشريعية تتكون من غرفتين الغرفة العليا والغرفة السفلى، لذا يجب تصحيحها وإلا سوف يحصل إشكال وأنا مع التشديد في قضية النزاهة وهذه صلاحيات قليلة ويجب علينا زيادتها.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

*القراءة الأولى لمقترح قانون منع إطلاق العيارات النارية في المناسبات، (اللجنة القانونية).

توجد نسخة؟ توزع على السادة النواب.

–النائب محمود صالح عاتي الحسن-:

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون منع إطلاق العيارات النارية.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

*القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.

–النائب نيازي محمد مهدي البياتي-:

يقرأ القراءة الأولى لمقترح قانون تعديل قانون انتخابات مجلس النواب العراقي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

***الفقرة ثامناً: القراءة الأولى لمقترح قانون الكسب غير المشروع (من أين لك هذا).**
مشروع قانون مهم فقط نقرأهُ، ونستمع الى نقاط النظام التي يمكن أن يُتفضل بها، السيدات والسادة أوضح لكم مسألة، يوم أمس، أذاً اللجنة القانونية تطلب، تُصاغ المواد بشكل واضح.

–النائب محمود صالح عاتي الحسن-:

توجد ملاحظة سيادة الرئيس، قانون تعديل قانون أنتخابات مجلس النواب، ممكن ملاحظة؟

–السيد رئيس مجلس النواب-:

لم ندخل بالملاحظات.

–النائب محمود صالح عاتي الحسن-:

هو ملحق من المفروض أن نقرأهُ معهُ حتى يكون واضح للإخوة، سيادة الرئيس قانون الأنتخابات الخاص بمجلس النواب في الحقيقة قسم من أحكامهِ منذُ ٢٠٠٥، فجاءت فيها أحكام تُخالف الدستور، من بينها أعطت لمجلس المفوضين فرض عقوبات وغرامات بالملايين، هذه الغرامات تُفرض دون تحقيقٍ أصولي ودون تنظيم محضر، الدستور ماذا قال؟ قال القضاء فقط هو الذي يفصل في هذه المنازعات، نحن ماذا نُعدل؟ نقول يجرى تحقيق أصولي ويعرض على الهيئة القضائية للأنتخابات بفرض العقوبة المناسبة وفقاً للقانون، لأن الكثير من الغرامات التي صدرت كانت لا سند لها من القانون، وبالتالي لا بد من معالجة هذه المسألة.

–السيد رئيس مجلس النواب-:

إذاً، مشروع قانون الشركات جاهز؟ جاهز، اللجة القانونية أرجو أن لا تغادروا المكان، لدينا مشروع قانون تعديل قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ (لجنة الأقتصاد والأستثمار، اللجنة القانونية) يتفضلون، وأرجو تهيئة قانون من أين لك هذا بشكل نهائي ويُعرض في الجلسة القادمة.

–النائب رياض عبدالحمزة عبدالرزاق الغريب (نقطة نظام)-:

سيادة الرئيس، التعديل الذي حدث على قانون الأنتخابات.

١. لا يجوز التعديل ألا بعد نشرهِ في الجريدة الرسمية.
٢. المحكمة الأتحادية الآن أعطت رأيها في مسألة الشهادة، والإخوان الذين أعترضوا عليها.

نحنُ صوتنا على قانون مجالس المحافظات، وكان المشتركين في الأنتخابات يجب أن يكون حاصل على شهادة البكالوريوس.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

لا يتعلق الأمر بهذه الفقرة، أوضح لك مسألة.

-النائب رياض عبدالحمزة عبدالرزاق الغريب-:

قضية مجلس النواب هو الذي يستجوب رئيس الوزراء ويستجوب الوزراء والدرجات الخاصة، فكيف يكون المرشح لمجلس النواب بدرجة إعدادية؟

-السيد رئيس مجلس النواب-:

لا نقاش بهذا الخصوص، أوضح أمر.

-النائب رياض عبدالحمزة عبدالرزاق الغريب-:

أنا أعترض من حيث المبدأ على هذا المشروع.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

أوضح أمر، يوم أمس ألتقيت بالمفوضية العليا المستقلة للأنتخابات، بحديث كان عملي فيما يتعلق بالإشكالات التي تواجههم، توجد نوعين من الإشكالات:

الإشكال الأول: تحدثوا عن الحاجة الى الوفرة المالية لغرض إتمام العملية، وأقول بشكل صريح أنهم قالوا، أذا لم يزود مجلس المفوضين بمبلغ الى يوم ٢٠١٨/٢/٥ العملية الأنتخابية تمر بإنعاش، وعليه حسناً فعل مجلس الوزراء يوم أمس بالتصويت على التخصيصات المالية، لا أعلم هل أن هذه التخصيصات التي تم تحديدها تكفي أو لا تكفي؟ وهذا الكتاب الذي أُرسل الى مجلس النواب يوم أمس برقم (١٨١٨٩) يوم ٢٠١٨/١/٢٩ تطلب المفوضية الموافقة على أصدار قرار منفصل، وهذا بطبيعة الحال قد يُخالف السياق القانوني بتجزئة الموازنة، بقرار منفصل من مجلس النواب بالموافقة على هذه الموازنة الخاصة للأنتخابات لكي تستطيع المفوضية بالإيفاء بالتزاماتها المالية الضرورية لإجراء الأنتخابات في موعدها المقرر ٢٠١٨/٥/١٢، وذلك قبل موعد ٢٠١٨/٢/٥، وبخلافهِ وحسب الكتاب سيؤثر ذلك على أجراء الأنتخابات في موعدها المحدد، علماً بأن المفوضية لم تستلم، وهذا يوم (٢٩)، أي سُلفة من وزارة المالية لغاية الآن، مما سيجعل موعد الأنتخابات في خطر خصوصاً بعد إقرار قانون الأنتخابات هذه الفقرة الأولى.

الإشكال الثاني: كانوا يتحدثون عن خلل صدر بالتعديل الاول لقانون أنتخابات مجلس النواب، مفاد الخلل هو الآتي:

أن مجلس النواب صوت على أن يكون التصويت إلكترونياً، فقالوا عملياً لا يمكن أن يكون التصويت إلكترونياً وإنما عملية العد والفرز تكون إلكترونية، فعليه ذهاب مجلس النواب الى هذا التوجه معنى ذلك ألزام المفوضية بما لا تستطيع أن تُجريه، وعلى ضوء ذلك كانت الحاجة الى إجراء تعديل لقانون الأنتخابات حتى لو كان التعديل ثاني، ثم طلبوا أيضاً كإجراء فني أن التصويت الخاص يكون بتأشيرة تُميز بطاقة من يصوت تصويت خاص عن التصويت العام، ثم قالوا أن مجلس النواب ذهب الى الآتي، أن عملية التصويت تستتبعها عملية تسليم البطاقة الى الجهة المنظمة للأنتخابات وقالوا هذا خلل، لأن البطاقة في الأصل مبرمجة أنها تُقفل لمدة شهر، وعليه سيؤثر على الزمن المُحدد لعملية الأنتخابات، هذا الذي دعانا الى وضع تعديل لقانون الأنتخابات بأعتبار أن هذا أساس، ولا ننكر والجميع يعلم أن هُناك أحتجاجات حصلت من شرائح مجتمع كثيرة متعددة على مستوى فلاحين أو صناعيين أو معلمين أو غيرهم، ما حدا بهم الى الطعن أمام المحكمة ألتي أجابت بشكل واضح أن القانون يُحدد من قبل مجلس النواب، هو الذي يُحدد الضوابط والآليات وحتى لا يصل المجلس الى مرحلة أن يحصر ذاته بعيداً

عن شرائح المجتمع، كان هناك مقترح أن يكون موجود لدى اللجنة القانونية وهو مقترح للقراءة الأولى والرأي ما يراه المجلس في نهاية المطاف.

الآن **القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧.**
-النائب محمود صالح عاتي الحسن-:

يقرأ القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧.

-النائبة زيتون حسين مراد الدليمي-:

تُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧.

-النائب محمود صالح عاتي الحسن-:

يُكمل القراءة الأولى لمشروع قانون تعديل قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

تستأنف الجلسة الساعة الحادية عشرة صباحاً، يبقى صوتنا على أنهُ ضمن الجدول.

تستأنف الجلسة الى يوم السبت الساعة الحادية عشرة صباحاً وغداً يوم لجان.

رفعت الجلسة الساعة (٣:٠٠) عصراً.

****

محضر إستئناف جلسة رقم (٩) السبت (٢٠١٨/٢/٣) م

عدد الحضور: ( ) نائباً.
أستؤنفت الجلسة الساعة (11:40) :صباحاً.

-السيد رئيس مجلس النواب-:

بسم الله الرحمن الرحيم.

نيابة عن الشعب نستأنف جدول أعمال الجلسة التاسعة الدورة النيابية الثالثة السنة التشريعية الرابعة الفصل التشريعي الثاني نبدؤها بقراءة أيات من القرآن الكريم.

-النائب مثنى أمين نادر-:

يتلوا آيات من القرآن الكريم

-السيد رئيس مجلس النواب-:
هناك أمر يستوجب الإشادة والتقدير حضور السيد وزير الكهرباء وإلتزامه بالتوقيتات التي يضعها مجلس النواب سواء بالإستجواب أو بالسؤال ولمرات متتعدة وهذا اليوم أيضاً تمثل هذه الحالة لإستكمال ما إبتدأنا به من عمليات الإستجواب بعد أن إنتهينا من الإستجواب الاول المقدم من النائبة حنان الفتلاوي اليوم نستأنف الإستجواب المقدم من النائب عبد الرزاق محيبس، السياق الذي سنمضي بإتجاهه أننا نستأنف الجلسة وحال إكتمال النصاب اللازم سنمضي بإتجاه تحويل الجلسة التاسعة إلى الجلسة العاشرة بجدول الاعمال الذي تضمنه جدول أعمال الجلسة العاشرة مضاف إليها ما يتمنه جدول أعمال الجلسة التاسعة، بداية الشكر لحضور السيد الوزير والكادر المتقدم

والشكر أيضاً للمارسة يقوم بها النائب عبد الرزاق محيبس ميتنداً إلى الدستور والنظام الداخلي لدينا عدد من الأسئلة في أمر الإستجواب أعتقد سبعة أسئلة إبتدانا بالسؤال الاول والسؤال المطروح هل إنتهينا منه؟ نمضي بالسؤال الثاني أم ماذا؟ النائب عبد الرزاق محيبس تفضل.

-النائب عبد الرزاق محيبس عجيمي تويلي-:

نعم سيادة الرئيس نمضي بالسؤال الثاني.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
السؤال الثاني.

-النائب عبد الرزاق محيبس عجيمي تويلي-:

قبل السؤال الثاني فقط أردت أن أعرف الأخوة الجالسين خلف سيادة الوزير هل هم مدراء عامين، وكلاء الوزير؟

-السيد رئيس مجلس النواب-:
هو كوزير له الحق أن يجلب معه من يشاء، الأصل الذي يتحدث هو ومن يعينه من ضمن المكتب سواء مدير عام أو وكيل أو موظف ضمن الوزارة هذا له الحق فيه.شكراً جزيلاً، سيادة الوزير عن السؤال الأول إن وجد تعقيب؟

-النائبة حنان سعيد محسن الفتلاوي(نقطة نظام)-:

شكراً سيادة الرئيس، طبعاً أكيد نحن نرحب بالسيد الوزير وبجميع من يأتي معه حتى لو كانوا خمسون شخصاً لكن إحترام المجلس وهيبة المجلس أعتقد مسألة ضرورية.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
تفضل السيد الوزير.

-السيد قاسم الفهداوي(وزير الكهرباء)-:

أولاً: أكرر شكري لرئاسة البرلمان وللسيدات والسادة النواب على إتاحتهم الفرصة لنا للحضور هذا اليوم والتفاعل معنا في الإجابة، بالنسبة للسؤال الأول الحقيقة طرحه السيد المستجوب ولم تتح لي فرصة الإجابة وعليه الأن دوري للإجابة عليه.

ذكر السيد المسجوب أننا تعاقدنا مع غير مختصة شركة بعيدة عن المهمة المطلوبة منها وهي شركة (أس تي أكس مارينز) للخدمات البحرية كما فهمها هو هي للخدمات البحرية والخدمات البحرية ربما تقدم طعام أو تقدم وقود وعليه فهي بعيدة عن موضوع صيانة المحطات، الجواب أن شركة (أس تي أكس) هي عبارة عن مجمع شركات تملكها شركة (أس تي أكس) إحداها شركة(أس تي أكس مارينز) وشركة (أس تي أكس) بمجملها مختصة بتصنيع وتشغيل وصيانة المحركات يعني عندما نقول مارينز فهي مختصة بخدمات محركات السفن، هي إختصاصها الأساس تصنيع المحركات ونصبها وصيانتها، كيف تعاقدنا مع هذه الشركة؟ الشركة الأم(أس تي أكس) أرسلت لنا شهادة تقول هذه الشركة من شركاتنا مختصة بعمليات الصانة والتشغيل، أي أنهم مقسمين واجباتهم هكذا، تحققنا من هذا الكلام وطلبنا حسب السياق العام المعمول به في الوزارة من السفارة العراقية في سيؤول وأيدوا أن هذه الشركة المتقدمة لنا شركة جيدة ولديها أعمال مماثلة إضافة لذلك المشروع نفسه نفس هذه الشركة قامت بعملية التشغيل والصيانة له أي أنها شركة معتمدة وتستطيع أن تقوم بذلك، بل وأكثر من ذلك الشركة الثانية التابعة ل(أس تي أكس) المصنعة للمواد أرسلت لنا رسالة تقول فيها نحن نعطي المواد الإحتياطية التي تخص محركاتنا فقط لشركة(اس تي أكس مارينز) عليه كان الموضوع بهذا الشكل.

ثانياً: السيد المستجوب قال يوجد عقد، نعم يوجد عقد لكنه غير مفعل والعقد الغير مفعل لا قيمة له، لماذا غير مفعل؟ لأننا لم نستطع أن نفتح الإعتماد، لماذا لم نفتح الإعتماد؟ لأنه مرهون بكفالة سيادية والكفالة السيادية بموجب الموافقة تقول ثلاث سنوات والذي صدر سنة واحدة وأعدنا الموضوع مرة ثانية إلى لجنة الطاقة أي أننا عجزنا الإستمرار وعن تنفيذ هذا العقد وعليه لغاية هذا اليوم أكرر كلامي لا يوجد عقد فعال أو مفعل مع هذه

الشركة ونتمنى أن نستطيع تجاوز المشكلة وتفعيل العقد مع هذه الشركة لأننا بحاجة إلى ما يقرب من (٧٠٠) ميكا واط إستمر العمل على إعادتها للحاة وتشغيلها فترة طويلة ولحد هذا اليوم لم نتمكن من ذلك بسبب الأزمة المالية التي منعت علينا تفعيل العقد الاول مع الشركة الثانية بسبب عدم فتح الإعتماد رغم وجود التخصيص ولكن لا توجد سيولة، عدنا إلى (أس تي أكس) على أمل أن يكون العمل بالآجل ولحد الأن لم نوفق في ذلك.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
السؤال الثاني أيضاً حال إكتمال النصاب أبلغونا لكي ننتقل إلى الجلسة العاشرة.

-النائب عبد الرزاق محيبس عجيمي تويلي-:

في البداية شكراً لهيأة الرئاسة ونجدد ترحيبنا بالسيد الوزير والكادر المتقدم في وزارة الكهرباء، أولاً أطلب من السيد الوزير أن يطلعني على خطاب شركة(أس تي أكس) الأم الذي بعثته للوزارة وقالت فيه أن هذه الشركة موافقين على أن تتعاقد معها لأنها تمثلنا، أريد أن أرى هذا الكتاب، وثانياً يقول أن العقد غير مفعل، الإلتزام القانوني وانت خبير بالقانون سيادة الرئيس يبقى إلتزام قانوني وتترتب عليه آثار قانونية سيما وأن قانون المقاولات الهندسية والكيمياوية يقول أنه إذا أحد الأطراف تعاقد من اجل تنفيذ الإلتزام المتعاقد عليه أصلاً يفترض بالحكومة أو الوزارة من الطرف الأول أن تلتزم بهذه العقود التي تعاقدت عليها وبالتالي هناك أثار قانونية تترتب على هذا العقد وإن سلمنا بكلام السيد الوزير أنه غير مفعل هذه القضية الأولى، القضية الثانية: يقول لا وجود للعقد وأنا أقول له أن العقد موجود ولدي دليل أخر أظهرته في الجلسة الماضية المادة أظهرت نسخة من المادة(٧) من الموازنة التكميلية التي تضمنت الكفالة السيادية بمبلغ مائة وخمس وعشرون مليون دولار، اليوم لدي نسخة لم يسعفني الوقت أن أعرضها للسيد الوزير في الجلسة الماضية وهي أن السيد الوزير قد تعاقد بعقد رقمه(٤٠) لتسعمائة ميكا واط أدوات إحتياطية وهو نفس العقد الذي سبق أن تعاقد به مع شركة الديار سيما وأن المشكلة هي نفسها تكررت سابقاً مع الديار والأن مع ال(أس تي أكس) وما هو السند القانوني للسيد الوزير ووزارة الكهرباء بالتعاقد ضمن التسوية الرضائية التي أجروها مع شركة الديار على عقد ملحق رقم (١-٥٢) ما هو السند القانوني لذلك؟

-السيد رئيس مجلس النواب-:
هل هذا مرتبط بالسؤال الأول؟

-النائب عبد الرزاق محيبس عجيمي تويلي-:

نعم مرتبط بالسؤال الأول.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
تفضل السيد الوزير

-السيد قاسم الفهداوي(وزير الكهرباء)-:

أولاً أوكد مرة ثانية أن العقد لا قيمة له إذا لم يدخل حيز التنفيذ وهذا هو القانون، العقد في أخر فقرة منه يقول يدخل العقد حيز التنفيذ في حال تحقق ما يلي(١،٢،٣) ولم تتحقق، عندما لم تتحقق أحياناً نتعاقد ونقول هذا العقد مرهون بموافقة مجلس الوزراء أو لجنة الطاقة وإذا لم تحصل هذه الموافقة لا يوجد عقد ولا يترتب أي أثر قانوني علينا إذل لم يدخل حيز التنفيذ بتحقيق هذه الشروط ولهذا أكرر لا يوجد عقد بإلتزام ونتمنى أن يكون هناك عقد لأننا بحاجة له، السند القانوني نحن ملزمون بالقيام بعملية الصيانة لمحطاتنا ومن واجبنا القانوني والدستوري أن نقوم بإجراء الصيانة من خلال عقود هذا واجب الكهرباء بموجب قانونها وتعليماتها ولهذا نحن سعينا، لم نوفق بسبب الأزمة المالية إجمالاً في السابق واللاحق ولهذا نحن نسعى ولا زلنا نسعى والكفالة السيادية لم تصدر مثلما طلب الشركة لثلاث سنوات، صدرت لثلثها وهذا ما أعتبر نكول عن أصل الموافقة ولهذا رجعنا إلى صاحب الصلاحية وهو لجنة الطاقة حيث عرضنا الموضوع عليها ولا زال الموضوع قيد النظر من قبلها.

-النائب عبد الرزاق محيبس عجيمي تويلي-:

نسخة العقد الذي يقول أنه غير مفعل وهو العقد رقم(٤٠) هذه سيادة الرئيس نسخة العقد (٤٠) أدوات إحتياطية والتي هي نفسها تعاقد عليها مع شركة الديار في التسوية الرضائية. ثانياً: إذا سلمنا بأن شركة(أس تي أكس) هي الأصلية فما دخل شركة كرم العروبة ما دخلها بالموضوع؟ لماذا أدخلت شركة كرم العروبة كوسيط؟ علماً أن شركة كرم العروبة هي شركة قام بتأسيسها السيد الوزير بعد عام ٢٠٠٣ في الإمارات وجميع المالكين لأسهم هذه الشركة هم من أزلام النظام البائد وهذا عقد (٤٠) للأدوات الإحتياطية.

-السيد قاسم الفهداوي(وزير الكهرباء)-:

أولاً أن أحتج على كلمة أن السيد الوزير أسس هذه الشركة وأطلب إحالة الموضوع إلى هيأة النزاهة للتحقيق بهذا الكلام، أنا لا أعرف ما هي شركة العروبة ولا أعرف نظام سابق وهذا الموضوع غير مقبول بالنسبة لي وأطلب مرة ثانية التحقيق بهذا الكلام. ثانياً: الموضوع الذي يتكلم عنه السيد المستجوب ليس له علاقة بالسؤال، موضوع ثاني لشراء أدوات إحتياطية لنصب المحطات، موضوع ثاني ليس له علاقة هذا موضوع منفصل تعاملنا معه وتعاقدنا لكي نجزأ المشكلة ونخففها.

ثالثاً: الوثائق التي طلبها السيد المستجوب عن سالة الشركة موجودة معي وأطلب تسليمها للسيد المستجوب.

-السيد رئيس مجلس النواب-:
سيتم تسليمها، السؤال الثاني.

-النائب عبد الرزاق محيبس عجيمي تويلي-:

عدم قيامكم بإتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة وفقاً للقانون مع الشركات المتلكأة في تنفيذ إلتزاماتها التعاقدية والذي يتسبب بهدر للمال العام كونها لا تستطيع إنجاز العقد مما أدى إلى إضاعة الوقت وعدم الإسراع بتوفير الطاقة الكهربائية للمواطن ومن الأمثلة على هذه العقود (١) عقدي إنشاء الوحدات البخارية الملحقة للوحدات الغازية لمحطتي الرميلة وشط البصرة الغازيتين والمحال على شركة كار بالرغم من مرور أكثر من سنة على توقيع العقد (٢) عقد (١٢٤) نت المحال على شركة محلية تدعى التصميم والإنشاء الصناعي وهذا العقد يتكون من محطة (٤٠٠) كي في و(١٢) محطة (١٣٢) كي في شرق الرصافة والذي لم يتم تنفيذه منذ أكثر من عامين (٣) تلكؤ في إنشاء محطة السماوة الغازية (٥٠٠) ميكا واط ومحطة الناصرية الغازية (٥٠٠) ميكا واط منذ عدة سنوات مما أدى إلى حدوث إندثارات تسببت بحصول هدر بالمال العام وضياع فرصة إنتاج الطاقة الكهربائية من هذه المحطات.

-السيد قاسم الفهداوي(وزير الكهرباء)-:

الحقيقة السؤال يضم ثلاث أسئلة منفصلة سيتم الإجابة عنها تباعاً، العقد مع شركة كار عقد إستثماري تمت إحالته بموجب قرار الإحالة رقم (٩٠) لسنة ٢٠١٤ وتأخير الإنجاز لا يرتب على الدولة أية مبالغ ولا يوجد أي هدر بالمال العام أي أن المستثمر هو الذي يخسر وللتفصيل أن العقود الإستثمارية توقع على مراحل، يتم توقيع التنفيذ للمشروع من قبل ثلاثة أطراف، المستثمر ووزارة الكهرباء والهيأة الوطنية للإستثمار بعدها يتم توقيع عقد الشراء مع وزارة الكهرباء ويوقع المستثمر العقود المكملة عقد إيجار الأرض مع الجهة الحكومية وعقد الإنشاء مع شركة متخصصة وعقد الصيانة و...الخ وهي عقود مهمة لأغراض التمويل والغلق المالي علماً أن هذه الإجراءات هي إجراءات تنفيذية لأصل العقد وليست مكملة له، بموجب عقد التنفيذ تم عقد شراء الطاقة مع المستثمر للمحطتين في ٢٠١٥/ ١٢/٢٨ ووفق المادة (٥) فقرة (٢) من عقود التنفيذ وأن للشركة مدة سنة من تأريخ توقيع عقد الشراء لغرض الحصول على تمويل بفترة سماح (٩٠) يوماً ويمكن للشركة في حال عدم كفاية تلك الفترة الحصول على تمويل وإكمال الغلق المالي إن تطلب ذلك، بالنسبة لشركة كار كان لديها عقدين الأول للدورة المركبة لمحطة الرميلة الغازية والثاني للدورة المركبة لإكمال المحطة بأنشاء وحدة توليد مركبة في الرميلة وشط البصرة الشركة حصلت على تمويل من خلال شركات وعملت إجراءات وبالنتيجة نحن كنا نتابع ذلك ولكن لا يوجد شيء يضغط علينا الشركة هي التي تخسر، قدمت الشركة بموجب كتابها في ٢/١٢ الموقف المالي لمحطة الرميلة الغازية وأن الشركة بإنتظار اللجنة الوزارية العليا في الصين لإعطاء الموافقة على القرض بموجب ذلك قدمت الشركة فترة تمديد للغلق المالي لمدة سنة وأحيل طلبها إلى لجنة تنفيذ المقاولات في مقر الوزارة ووافقت اللجنة على التمديد المالي لغاية ٢٠١٩/ ٩/٢٨ ثم قدمت الشركة طلباً أخر للتمديد ووزارتنا وجهت بإعطاء إنذار نهائي للشركة بتاريخ ٢٠١٧/ ٨/٢٢ فيما يخص عقد شراء الطاقة لمحطة الرميلة الغازية من خلال الدائرة القانونية في حالب عدم حصول الشركة على تمويل سيتم فسخ العقد، نحن إتخذنا كل الإجراءات

الأصولية بموجب قانون الإستثمار وبموجب العقد الموقع مع الشركة ولهذا نحن لا يوجد لدينا ضرر بالمال العام أوكد لا يوجد ضرر بالمال العام والمتضرر هو المستثمر نفسه.

جواب السؤال الثاني: شركة التصميم والإنشاء الصناعي ذكر في السؤال أن الشركة شركة محلية تدعى.

–النائب عبد الرزاق محيبس عجيمي تويلي-:

دعنا نتوقف عند هذا أستاذ، عند هذه النقطة

–السيد رئيس مجلس النواب-:
قبل ذلك، السيدات والسادة الأن نعلن غلق الجلسة رقم (٩) والبدء بالجلسة رقم.(10)

رفعت الجلسة الساعة (١٢:٠٠) ظهراً.

****